

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من 27 إلى 30 نونبر 2014 مراكش

موضوعاتي من تدي: الاعاقه وحقوق الانسان

في اطار فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الانسان المنظم بمدينة مراكش بالمغرب في الفترة الممتدة ما بين 27 و 30 نونبر 2014 نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي الجمعة 28 والسبت 29 نونبر 2014 منتدى موضوعاتي حول الاعاقه وحقوق الانسان.

تميزت أشغال المنتدى الموضوعاتي بحضور 127 مشارك ومشاركة يمثلون خبراء وطنيين ودوليين ،فاعلين جمعويين ، أكاديميين وطلبة باحثين.

الجلسة الافتتاحية:

انعدت هذه الجلسة يوم الجمعة 28 نونبر 2014 بقاعة فاطمة آيت تاجر بفضاء المنتدى على الساعة التاسعة والنصف صباحا بتيسير من السيد عبد المجيد مكني عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي أكد في مستهل كلامه بالترحيب باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بكل المشاركين و المشاركات وخاصة بضيوف المغرب من الخبراء و الخبيرات و الناشطين و الناشطات في مجال حقوق الاشخاص ذوي الاعاقه مذكرا بأهمية و بأهداف المنتدى الموضوعاتي حول الاعاقه وحقوق الإنسان الذي يسعى من خلاله إلى الخروج بخارطة طريق على المستوى الإقليمي والدولي لحماية والنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خصوصا فيما يتعلق بتحديات الأهداف الإنمائية لما بعد على مستوى التتبع والتشبيك شاكرا المتدخلين و المحاضرين على الحضور .

الجلسة العامة الأولى :

تميزت أشغال الجلسة العامة الاولى بتقديم ثلاث مداخلات :

المداخلة الأولى للاستاذ نواف كباره نائب رئيس التحالف الدولي للإعاقة ورئيس المنظمة العربية للأشخاص المعاقين حول: " **الليات الدولية لحماية حقوق الانسان و الاعاقه** " أكد من خلالها على ضرورة استعمال كل الآليات الدولية لحقوق الانسان بدل الاكتفاء بالتفاعل مع لجنة الامم المتحدة المعنية بحقوق الاشخاص ذوي الاعاقه وحدها ، مذكرا بواجبات الدول طبقا للمادة 33 من الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقه في ما يخص اعداد التقارير الدورية عن تنفيذ الاتفاقية، و كذلك خلق لجنة ما بين وزارية لتتبع اعمال الاتفاقية على المستوى المحلي.

كما أشار إلى ضرورة خلق هيئة رصد وطنية وفق معايير باريس لتتبع اعمال الاتفاقية ورصد ذلك ، مؤكدا على اهمية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حماية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقه ، ودعا منظمات المجتمع المدني المتخصصة للقيام بدورها على هذا المستوى وتوزيع الادوار خاصة امام تواضع دور المنظمات غير الحكومية الحقوقية .

المداخلة الثانية للسيدة دوناتا فيغانتى باكتي نائبة رئيس المنتدى الاوربي للأشخاص ذوي الاعاقه معرفة في مستهل كلمتها بالمنتدى الاوربي حول موضوع " **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال السياسات العمومية** " ، والتي من خلالها أكدت على ضرورة تجاوز المنظور الخيري الإحساني في التعامل مع الاشخاص ذوي الاعاقه واعتماد النظرة الجديدة التي تنظر الى قدرات الاشخاص المعوقين اذ بإمكانهم البناء مع الفاعلين الاخرين، وذلك اعتمادا على احكام الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقه التي اعتبرتها جد متقدمة على هذا المستوى.

كما ذكرت بالأوضاع المتدهورة لبعض فئات الأشخاص المعاقين الذين يوجدون في وضعيات خطيرة كاللاجئين، الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية والأطفال و الشباب. كما دعت الجميع إلى الاتحاد وتعزيز الجهود في ظل الأزمة المالية والاقتصادية القائمة التي تنعكس سلبيا على الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم من الفئات الهشة الأكثر عرضة للضرر وانتهاكات حقوق الانسان كما اعتبرت المتدخلة بأن مشكل الولوج الشامل يظل مطروحا على نطاق واسع، لتتوقف بعد ذلك العلاقات الجدلية بين الفقر والإعاقة، وأرجعت ذلك لارتفاع معدل البطالة في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة حيث لا يتعدى عدد العاملين منهم 20 % داعية إلى العمل على تجاوز هذه الوضعية باعتماد نهج حقوق الانسان المؤسسة على تعزيز واحترام كرامة حقوق الانسان، والإشراك الفعلي للمعنيين بالأمر في كافة القرارات وضرورة الاقرار بالعدالة كشرط أولي لمكافحة الأحكام النمطية، كما دعت إلى اعتماد نظام الحماية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة.

المدخلة الثالثة للسيدة شارلوت ماكلين مستشارة البنك الدولي في شؤون الإعاقة وفاعلة مدنية وحقوقية في محور **"أجندة ما بعد 2015"** والتي انطلقت في مداخلتها من فكرة ليس من المهم أن تكون هناك حقوقا على الورق بل الأهم هو ترجمتها في الواقع مذكرة بمختلف التحديات التي تعترض ذلك خاصة في دول الجنوب الذي يوجد بها 80% من معاقى العالم ، وان ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال تبني نموذج تنموي شامل دامج يستجيب لتطلعات الأشخاص ذوي الإعاقة وقابل للتنفيذ والتقييم، كما أشارت المتدخلة إلى أن أغلب الأبحاث حول التنمية أغفلت الجوانب المرتبطة بالإعاقة داعية على تحديد الفاعلين الأساسيين في عملية إقصاء الأشخاص في وضعية إعاقة وشركائهم في العملية ودعت المجتمع المدني إلى بلورة استراتيجيات واضحة للتعامل مع الوضع، دون أن تفوت الفرصة للإشارة إلى أن النقاش حول تكلفة الإعاقة نقاشا مغلوطا ، لأن كل إصلاح يحتاج لتكلفة ويجب أن لا يكون ذلك سببا لعدم إصلاح أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة لأن التكلفة يجب أن تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبخصوص الأهداف الانمائية للألفية فقد أشارت المتدخلة إلى أن الأهداف الحالية لا تتضمن المعايير ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة داعية إلى تجاوز هذا الاقصاء خلال وضع أهداف التنمية لما بعد 2015 ، مشيرة إلى مشكل غياب مؤشرات لقياس التقدم المحرز على مستوى إصلاح أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وإلى عدم وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في مواقع القرار بالوكالات الدولية للتنمية معتبرة ذلك سببا لإقصاء الأشخاص في وضعية إعاقة من أنشطة وبرامج هذه المؤسسات، داعية إلى تجاوز ذلك بتمكينهم من تولي مراكز قيادية بها، لتؤكد في نهاية مداخلتها على ضرورة بناء شراكات متعددة الأطراف تهتم أساسا بقضايا التعليم والمشاركة وتوفير الأبحاث والبيانات

بعد ذلك فتح باب المناقشة، حيث تم تسجيل سبعة متدخلين أثاروا من خلال مداخلاتهم الأفكار والاقتراحات والتوصيات التالية:

- ضرورة مقارنة موضوع الاعاقة بطريقة عرضانية .
- شروع المغرب في بناء رؤية استراتيجية واضحة لموضوع الاعاقة من خلال بلورة سياسة عمومية دامية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخلق لجنة وزارية يرأسها رئيس الحكومة تتولى تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة وفق المادة 33 وتحضير مشروع قانون إطار للحماية والنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة .
- التأكيد على علاقة الديمقراطية بمسألة تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة.
- التأكيد على ضرورة احترام مشاركة الأشخاص ذوي الاعاقة في كل القرارات والسياسات.
- دعوة الأمم المتحدة لتكثيف جهودها بخصوص النهوض وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- العمل على تسريع عملية إخراج صندوق الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الاعاقة.
- التأكيد على ضرورة أن تستحضر الأهداف الانمائية لما بعد 2015 بعد الاعاقة بشكل بارز
- استحضار بعد الاعاقة في عمل كل آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الانسان بشكل أفقي.
- عقد منتدى عالمي للأشخاص في وضعية إعاقة

- ضرورة استعمال لغة الإشارة في كل المحافل الدولية والعمل على إدراج تعليمها في المدارس والجامعات .
- دعوة دول الأعضاء في الأمم المتحدة للانضمام إلى معاهدة مراكش المتعلقة بولوج المكفوفين وضعاف البصر للمنتوجات والوثائق الفكرية الثقافية الفنية واستثنائها من حقوق الملكية الفكرية لتسهيل ولوجهم للفكر والثقافة والفن.
- تعزيز البحوث والدراسات في مجال الاعاقة.
- ضرورة بلورة برامج ومشاريع للتدخل المبكر .
- تبني التعليم الدمجي الشمولي عوض اعتماد مؤسسات متخصصة تعمق العزلة.

الجلسة العامة الثانية :

تمت متابعة أشغال المنتدى الموضوعاتي حول الاعاقة وحقوق الانسان يوم السبت 29 نونبر 2014 على الساعة الخامسة مساءً بفندق رياض موكادور أكداك ، حيث ترأس أشغالها السيد أحمد برقية عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، وقد تميزت هذه الجلسة بتقديم عرضين :

العرض الأول حول الولوج الشامل ألقته السيدة سلفانا اللقيس رئيسة المكتب الإقليمي العربي للمنظمة الدولية للإعاقة أكدت من خلاله على أهمية الولوجيات في تمكين الأشخاص ذوي الاعاقة من حقوقهم وحرابتهم الأساسية وبأنها تشمل مجالات التعمير ، النقل ، والاتصال والإعلام دون إغفال الأحكام النمطية عن الأشخاص ذوي الاعاقة التي تعتبر من أخطر العوائق التي تحول دون تحقيق مشاركتهم الاجتماعية، كما أكدت على ضرورة توفير قوانين مرفقة بإجراءات عملية تتعلق بالمعايير الفنية لمختلف أشكال الولوجيات وتبعا لتنوع الاعاقات، وكذلك إعداد برامج تدريبية للعاملين في هذا المجال وللمسؤولين عن إنفاذ هذه القوانين.

كما اعتبرت المتدخلة بأن توفير بيئة دامجية حق أساسي للأشخاص ذوي الاعاقة وهو جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان ، داعية إلى إطلاق مبادرات عملية ونموذجية على الصعيد الوطني والدولي وتوفير رزنامة تحفيزات بالنسبة للقطاع الخاص في إطار ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة ، والعمل على خلق شبكة عالمية للبيئة الدامجية مرجعيتها الأمم المتحدة وخلق جائزة دولية لأفضل الانجازات في تأمين البيئة الدامجية (لابيل label يحترم التنوع)،خلق صندوق عالمي لدعم البيئة الدامجية ، وتشجيع الصناعات التكنولوجية الصديقة للأشخاص ذوي الإعاقة

وفي ختام مداخلتها ،أكدت المتدخلة على دور المنظمات الاقليمية كالاتحاد الأوروبي في دعم هذه المبادرات وبلورة استراتيجيات إقليمية دامجية داعية إلى العمل لتكون كل الحقوق لكل الناس .

المداخلة الثانية للسيدة منى عبد الجواد خبيرة دولية في مجال الاعاقة ومنسقة عالمية سابقة للحملة الدولية من أجل اتفاقية دولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة حول محور **"الرصد في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"** حيث تناولت المفارقة القائمة بين أحكام الاتفاقية وتطبيقها على أرض الواقع خاصة المادة 33 من الاتفاقية والجانب المتعلق بجمع المعطيات وإشكالية المؤشرات، وقبل تناولها لهذه المحاور ذكرت بان 159 دولة وقعت على الاتفاقية وصادقت عليها 151 دولة ، كما أن البروتوكول الاختياري الملحق بها وقعت عليه 92 دولة وصادقت عليه 85 دولة فقط ، وأثارت بعض التحديات المرتبطة بموضوع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كأثر الموروث الثقافي والاجتماعي على نظرة معظم الناس لذوي الاعاقة ، فعلى الرغم من وجود الاتفاقية فلا يزال الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة ضعيفا ، وبأن النموذج الاجتماعي في التعاطي مع الاعاقة لم ينتشر بعد على نطاق واسع.

وبخصوص آليات الرصد من خلال المادة 33 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فقد أكدت بأن أحكام هذه المادة تؤكد على ضرورة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية الرصد من خلال الآليات التي تتولى ذلك ، وكذلك المشاركة بصفة عامة من خلال أحكام أخرى وخاصة تلك الواردة في المادة 29 المتعلقة بالمشاركة السياسية، مذكرة بأن المشاركة المعنية تشمل الاعداد والتقييم والتنفيذ وليس الاستماع لآراء المعنيين والمعنيات فقط.

كما أكدت على ضرورة خلق هيئة رصد وطنية وفق معايير باريس مكونة أساسا من الأشخاص ذوي الإعاقة تساهم في مواكبة المجتمع المدني في رفع الشكاوى، تقديم الاستشارات وتطوير برامج تدريبية.

وبخصوص موضوع جمع المعطيات فقد ذكرت المتدخلة بالمؤتمر الأخير المنعقد بباريس والذي تناول إشكال تعريف الإعاقة وإشكال تطور مؤشرات لإحصاء الأشخاص ذوي الإعاقة وتقييم أوضاعهم، وأشارت إلى أن مشكل البيانات تطرح عدة مشاكل وذلك بسبب إجراء الدول لإحصاءات حسب تعريفات مختلفة وهو ما يؤدي إلى صعوبة توفير بيانات مقارنة لأن أساس جمع المعطيات مختلف من دولة لأخرى (تقصّد اختلاف التعريفات المعتمدة) و كذلك بسبب اختلاف المنهجيات .

كما أشادت بعمل وجهود مجموعة باريس بخصوص توحيد المؤشرات حيث اعتمد تعريفا يأخذ بعين الاعتبار العنصر المرتبط بالقصور والعنصر المرتبط بالبيئة وقياس الاثنين معا.

وبخصوص الأهداف الانمائية للألفية ما بعد 2015 فقد ذكرت بالمناقشات الدولية وبمختلف المبادرات مشيرة إلى بعض المؤشرات المقترحة ، داعية إلى ضرورة بلورة مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعلقة بالتمييز على أساس الإعاقة والتأكد من مدى استعمالها من طرف الدول.

المناقشة :

تمت إتاحة الفرصة للمشاركين والمشاركات للمساهمة في المناقشة حيث تم تسجيل 12 متدخل ومتدخلة تناولوا مجموعة من المقترحات يمكن تلخيصها كالتالي :

- الدعوة إلى توحيد الخطاب حول الإعاقة باعتماد المفاهيم والمقاربات الجديدة ودعم انتشارها على نطاق واسع .
- تقييم مدى فعالية وفاعلية القوانين الدولية والسياسات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعم المبادرة الرياضية للأشخاص ذوي الإعاقة واعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوقهم ومكافحة كل أشكال التمييز المتصل بها خاصة في الولوج للمنشآت الرياضية.
- خلق مرصد وطنية لجمع المعطيات وتقييم أوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة .
- العمل على الاستفادة من تراكمات الحركات النسائية قطريا، إقليميا ودوليا في مجال مناهضة التمييز لخلق حركة دولية قوية تعنى بمناهضة التمييز المبني على الإعاقة ، وتحويلها إلى مطالب سياسية من خلال الاشتغال مع الفاعلين السياسيين المؤثرين.
- بناء شراكات تجمع التحالفات والمنظمات المتخصصة في حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة مع باقي المنظمات التي تعنى بالتنمية وحقوق الانسان.
- الاهتمام أكثر بأوضاع بعض فئات الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يوجدون تحت الاحتلال أو في أزمات طبيعية أو سياسية ، والأطفال المعاقين ذهنيا الذين يوجدون في الفترة العمرية الفاصلة بسن الطفولة والشباب.
- صعوبة فهم وعدم وضوح ما يجب فعله للتدخل في مجال الإعاقة بالنسبة لمعظم الفاعلين .
- القضاء على المؤسسات العازلة للأشخاص في وضعية إعاقة .
- تفادي المنهج الخاص في وضع التشريعات في مجال الإعاقة واعتماد مقاربة عرضانية من خلال تضمين كل تشريعات الأحكام التي ترتبط بالأشخاص ذوي الإعاقة .
- العمل على تفعيل الأحكام الواردة في مادة إذكاء الوعي بشكل سريع مع تخصيص اعتمادات لذلك لا بالنسبة للأمم المتحدة ولا للدول الأطراف .
- تعزيز مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في قيادة المنظمات والوكالات الدولية للتنمية ولحقوق الانسان.
- خلق صندوق عالمي للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة.
- عدم فصل تعليم الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر عن المنظومات العامة للتعليم.
- خلق مركز أو مؤسسة دولية لرصد التمييز من خلال السياسات العمومية .
- إدماج بعد الإعاقة في التشريعات الدولية والبرامج ذات الصلة بمكافحة الاتجار في البشر.
- دعم مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة في عمليات البناء الديمقراطي في بلدان الحراك العربي مثل تونس، مصر وليبيا وغيرها.

- إيلاء عناية خاصة للأشخاص في وضعية إعاقة اللاجئين ضحايا النزاعات المسلحة والحروب الأهلية.
- ضرورة إدماج حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في الأهداف الإنمائية لما بعد 2015.

التوصيات العامة:

من خلال المداخلات الخمس للخبراء والخبيرات المشاركين في تاطير وتنشيط فعاليات المنتدى الموضوعاتي حول الإعاقة وحقوق الانسان وكذلك مداخلات المشاركين والمشاركات يمكن استخلاص التوصيات المركزية ذات الصلة بالمحاور الست الأساسية التي تناولها المنتدى على الشكل التالي:

1 – بخصوص الآليات الدولية لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة:

- ❖ العمل على توظيف واستعمال كل الآليات والإجراءات التي تتيحها منظومة الأمم المتحدة لحماية حقوق الانسان قصد تعزيز حماية الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة وذلك عبر تضمين كل أدوات وإجراءات اشتغال هذه الآليات مؤشرات تتصل بالأشخاص في وضعية إعاقة.
- ❖ خلق مركز مقرر الأمم المتحدة في الولوج الشامل للأشخاص في وضعية إعاقة.
- ❖ الاسراع بإخراج صندوق الأمم المتحدة للأشخاص في وضعية إعاقة لحيز الوجود.
- ❖ بلورة برامج تدريبية لتقوية قدرات الدول ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في التفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ❖ تطوير برامج تنموية في إطار التعاون الدولي والإقليمي لدعم دول الجنوب في تنفيذ التوصيات الصادرة بخصوص تقاريرها المعروضة على المجلس الدولي لحقوق الانسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل.
- ❖ تعزيز وولوج الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والسمعية لكل أدوات اشتغال آليات الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

2 – بخصوص الأهداف الإنمائية لما بعد 2015:

- ❖ ضرورة تدارك الحيف الذي طال الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل على تضمين الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 أهدافا تتصل بمحاربة كل أشكال التمييز على أساس الإعاقة .
- ❖ بلورة مؤشرات مرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة تساعد على تطبيق كل الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 على الأشخاص ذوي الإعاقة وتقييم أثرها عليهم .
- ❖ إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في كل المراحل المتبقية لاستكمال المناقشات العلمية والمفاوضات بخصوص الصيغة النهائية للأهداف الإنمائية المزمع وضعها وبكل وثيقة مرجعية ذات الصلة بها.

3 – بخصوص السياسات العمومية:

- ❖ دعوة الدول لوضع سياسات عمومية في مجال الإعاقة تعتمد النموذج الاجتماعي المبني على حقوق الانسان وبمنهجية عرضانية تشاركية تولي أهمية خاصة للمشاركة الفعلية والفعالة للأشخاص في وضعية إعاقة في وضع وتنفيذ وتقييم هذه السياسات وفق المعايير الدولية ذات الصلة المحددة في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .
- ❖ إرفاق هذه السياسات بتدابير عملية تركز على تطوير دلائل عملية لوضع سياسات عمومية وتقييمها من منظور الحقوق الإنسانية للأشخاص في وضعية إعاقة ، وتدريب المسؤولين على تطبيق البرامج وإنفاذ القوانين .
- ❖ ملاءمة القوانين الوطنية مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن منهج عرضاني ينقح ويصلح كل القوانين والتشريعات .
- ❖ تخصيص الميزانيات الخاصة لتنفيذ البرامج مع اعتماد مقاربة الميزانية المستجيبة لحاجيات الأشخاص ذوي الإعاقة.

4 – على مستوى الرصد وجمع المعطيات:

- ❖ اعتماد منهج مجموعة واشنطن لتوحيد المؤشرات المتعلقة بجمع المعطيات وتقييم وضعية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم بشكل منهجي سليم.
- ❖ خلق مرادف وطنية ، إقليمية ودولية لجمع البيانات والمعطيات عن أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ❖ إبراز خلال وضع هذه المؤشرات وتطبيقها الأوضاع ذات الصلة بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة في وضعية الاحتلال والكوارث الطبيعية ومختلف الأزمات الانسانية.

5 – بخصوص الولوج الشامل :

- ❖ تطوير برامج وسياسات قطرية ، إقليمية ودولية من أجل بيئة دامجة.
- ❖ خلق شبكة عالمية للبيئة الدامجة تحت رعاية الأمم المتحدة .
- ❖ تحفيز الدول الأعضاء والقطاع الخاص للإنخراط في عملية جعل البيئة دائمة وذلك من خلال خلق جائزة دولية لأفضل إنجاز على هذا المستوى .
- ❖ خلق صندوق دولي للبيئة الدامجة .
- ❖ وضع دلائل وطنية مرجعية تراعي كل أشكال الولوجيات وتنوع الإعاقات.

6 – بخصوص دعم ومواكبة المجتمع المدني:

- ❖ تعزيز وتشجيع عمليات التشبيك القطري، الاقليمي والدولي .
- ❖ تشجيع التعاون والشراكات بين منظمات وشبكات وتحالفات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وباقي المنظمات والشبكات العاملة في مجال حقوق الانسان والتنمية والديمقراطية وغيرها من المجالات .
- ❖ تشجيع ولوج منظمات الأشخاص في وضعية إعاقة للتحالفات الاقليمية والدولية.
- ❖ توفير آليات مالية لدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية المنتسبة للدول الفقيرة والدول السائرة في طريق النمو في المحافل الدولية الكبرى ذات الصلة بحقوق الانسان والتنمية والديمقراطية .
- ❖ تطوير وتمويل برامج لتقوية القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني النشيطة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.